جمهورية مصر العربية

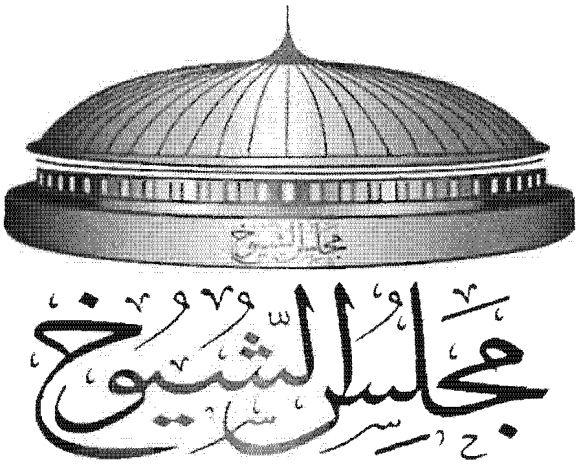

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير

لجنة التعليم والبحث العلمي

والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عن

الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل نجاتي

بشأن

" بروتوكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركات القطاع الخاص لإنشاء ١٠ جامعات تكنولوجية، وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء الجامعات التكنولوجية"

فبراير ٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

مجلس الشيوخ

الفصل التشريعي الأول

دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

عن

الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل نجاتي

بشأن

" بروتكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركات القطاع الخاص لإنشاء ١٠ جامعات تكنولوجية، وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء الجامعات التكنولوجية"

السيد المستشار/ رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد..

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، رفق هذا، تقرير اللجنة عن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل نجاتي " بشأن بروتكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركات القطاع الخاص لإنشاء ١٠ جامعات تكنولوجية، وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء الجامعات التكنولوجية"

وذلك إعمالاً لنص المادة (١١٥) من اللائحة الداخلية للمجلس، واللجنة ترى أنه في حال الموافقة إحالة التقرير إلى كل من:

- السيد الاستاذ الدكتور/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- السيد الدكتور/ وزير التربية والتعليم والتعليم الفني.
- السيدة/ وزيرة التجارة والصناعة.

لاتخاذ ما يلزم بشأن تنفيذ ما به من توصيات.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس اللجنة

تحريراً في /٢/٢٠٢٢

د/ محمد نبيل دعبس

أحال السيد المستشار رئيس المجلس بتاريخ ١ / ١٢ /٢٠٢١ إلى لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل نجاتي " بشأن بروتكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركات القطاع الخاص لإنشاء ١٠ جامعات تكنولوجية، وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء الجامعات التكنولوجية"، وذلك لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه يُعرض على المجلس.

قامت اللجنة بمخاطبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بخطاب بتاريخ ٤/ ١١/٢٠٢١ بشأن هذا الاقتراح وورد الرد بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٧(*) وبناءً عليه، رأت اللجنة ضرورة مناقشة الاقتراح مع ممثلي الحكومة للوقوف على استراتيجيتها في إنشاء تلك الجامعات، وعليه عقدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٩ برئاسة السيد النائب/ محمد نبيل دعبس رئيس اللجنة، وحضره السادة الأعضاء.

- كما حضر الاجتماع ممثلاً عن الحكومة السادة:

عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

- الدكتور/ أحمد الحيوي — مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي للتعليم الفني
- السيد المستشار/ محمد المنشاوي — المستشار القانوني لوزير التعليم العالي والبحث العلمي

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به السادة ممثلي الحكومة من إيضاحات، ومناقشات السادة النواب.

تعرض اللجنة تقريرها على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة المعروض.

ثانياً: رأى السادة الأعضاء.

ثالثاً: رأى السادة ممثلي الحكومة.

رابعاً: الزيارة الميدانية

خامساً: توصيات اللجنة.

---

* رد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مقدمة:

يعتبر إنشاء الجامعات التكنولوجية نقلة هامة وضرورية لاستحداث مسار جديد للتعليم الفني في مصر، ويعد أحد الطموحات الرئاسية للجمهورية الجديدة التي تستهدف إعداد جيل قادر على مواكبة النهضة التكنولوجية ومقتضيات التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، وربط التعليم بسوق العمل والحد من البطالة.

أولاً: موضوع الاقتراح برغبة المعروض:

تضمن الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل نجاتي، طرح عدد من التساؤلات:

- أنه تم الاتفاق على إنشاء عشر جامعات تكنولوجية – يوجد ثلاثة منها حكومية – فما هي مخرجات هذه الجامعات وماذا أضافت للطلبة الملتحقين بها؟
- ما هي خطة الاستفادة من هؤلاء الطلبة بعد التخرج؟
- هل هناك اتجاه لتصدير العمالة المهنية من خريجي هذه الجامعات للخارج؟ أم أن الهدف هو تجهيز كوادر مهنية للصناعات المصرية ضمن المأمول في خطة ٢٠٣٠؟ أم أن الهدف هو تجارة التعليم؟
- هل هناك خطة تضمن الوفاء بالقروض التي خصصت لإنشاء تلك الجامعات، وما هي أبعاد تلك الخطة؟

ثانياً: رأى السادة الأعضاء:

- أقر جميع أعضاء اللجنة بأهمية الجامعات التكنولوجية وأنها خطوة هامة وتمثل مستقبل التعليم المأمول في مصر والذي يهدف إلى ربط التعليم بسوق العمل.

وقد أثار السادة الأعضاء بعض التساؤلات ذات الصلة وهي:

- ما هي الحكمة من توقيع بروتوكول إنشاء عشر جامعات تكنولوجية مع مستثمر واحد، رغم أن الأفضل أن تظل هذه النوعية من الجامعات حكومية.
- هل إنشاء هذه الجامعات تم بناء على دراسة جدوى اقتصادية ومالية قبل توقيع البروتوكول؟ وهل ستخدم سوق العمل بالمناطق المزمع إنشاء تلك الجامعات بها؟
- هل لدى الوزارة المعنية البنية التكنولوجية الأساسية لضمان نجاح هذه الجامعات؟ وما هي الضوابط المقررة لحماية العملية التعليمية بها؟
- كيف سيتم توفير أعضاء هيئة التدريس لهذه الجامعات؟ وهل سيتم الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية مع الوضع في الاعتبار أن ذلك سيؤثر بالسلب عليها.

- ما هي أعداد الطلبة التي ستُقبل بهذه الجامعات؟ وماهي قواعد اختيارهم والمصاريف المقررة للالتحاقهم بها؟ وما هي آلية ربطهم بسوق العمل، هل سيراعى العامل الجغرافي أم سوق العمل بتلك المناطق؟

ثالثاً: رأى السادة ممثلي الحكومة:

أوضح السيد الدكتور/ أحمد الحيوي (أمين عام صندوق تطوير التعليم) ما يلي:

- أن الفكرة من إنشاء الجامعات والكليات التكنولوجية تقوم في الأساس على إعداد وتأهيل أجيال من الأيدي العاملة متسلحة علمياً وعملياً بالتخصصات التكنولوجية المختلفة لخدمة سوق العمل.
- أن الدراسة بها علمية وعملية لمدة عامين، يحصل الطالب على دبلوم متخصص في نوع معين من التكنولوجيا تؤهله للانضمام فوراً إلى سوق العمل وفى غضون ثلاث سنوات يكون من حقه استكمال دراسته العليا ليحصل على بكالوريوس تكنولوجي ولكن بضوابط وشروط معينة.
- أنه تم العمل بهذا النظام في ثلاث جامعات تكنولوجية حكومية منذ ٢٠١٨ بالقاهرة الجديدة وجامعة الدلتا بالمنوفية وجامعة بني سويف وهذه الأخيرة تمت بمشاركة مع دولة كوريا الجنوبية.
- أن هذه الجامعات غير هادفة للربح حيث تصل مصاريف الالتحاق بها في المرحلة الأولى للعامين الأول والثاني عشرة آلاف جنيه في السنة، أما المرحلة الثانية للعامين الثالث والرابع تقدر بإثنى عشر ألف جنيه عن كل سنة دراسية.
- هذه الجامعات ترتبط بالمناطق الصناعية والمشروعات القومية لهذه المناطق قدر الإمكان، فقد تم إنشاء جامعة الدلتا بالمنطقة الصناعية بقويسنا بالمنوفية، أما جامعة بني سويف فقد أقيمت بالمنطقة الصناعية ببني سويف، في حين تم إنشاء جامعة القاهرة الجديدة التكنولوجية بالقرب من العاصمة الإدارية الجديدة ومحافظة السويس، كل ذلك في ضوء الخطة الاستثمارية للدولة.
- أن البرامج الدراسية بها يتم إعدادها بالتعاون مع الهيئات الصناعية الكبرى، فضلاً عن شراكات أجنبية، حيث تم إعداد أربعة برامج بالشراكة مع شركات ذات خبرات عالمية.
- أن الالتحاق بهذه الجامعات متاح لطلبة وطالبات الثانوية العامة والتعليم الفني وفقاً للتخصص المطلوب، وبعد اجتياز الطالب لاختبار قياس القدرات حسب التخصص الذي يريد الدراسة به، والاختبار يشمل: (اللغة انجليزية والرياضيات والمعلومات العامة وحاسب آلي).

وقد أضاف سيادته عدة أمور تخدم هذا الاتجاه تمثلت فيما يلي:

- فتح قنوات اتصال للشراكة مع دول الصين والهند واليابان في مجالات التكنولوجيا المختلفة.
- من المستهدف توفير عدد من المنح الدراسية لبعض خريجي التعليم الفني المتميزين لصقل قدراتهم التكنولوجية في الخارج ثم الاستفادة من خبراتهم لدى عودتهم.

- فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس لهذه الجامعات أوضح سيادته أنه سيتم الاستعانة بأعضاء من هيئة تدريس الجامعات الحكومية، أو من الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه في التخصصات المطلوبة فضلاً عن ذوي الخبرة، وذلك لحين الاستفادة من خريجي تلك الجامعات بحيث يتم إعداد كوادر علمية وعملية ممن سيحصلون على الدراسات العليا من هذه الجامعات.
- أوضح أيضاً أنه في سبيل دعم الخريجين من هذه الجامعات تم طرح فكرة إنشاء نقابة للتكنولوجيين وأنه تم الموافقة عليها من قبل مجلس النواب وفي انتظار الخطوات التنفيذية لهذه النقابة.

أكد السيد المستشار/محمد المنشاوي ممثل وزارة التعليم العالي ما يلي:

- تخضع الجامعات التكنولوجية في إنشائها للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإنشاء الجامعات الخاصة والاهلية، الأمر الذي يتيح للقطاع الخاص إنشاء تلك الجامعات.
- أن البروتوكولات الموقعة بشأن هذه الجامعات ليست احتكارية ولم تستهدف مستثمر بعينه، وأن البروتوكول الذي تم توقيعه مجرد بروتوكول إطاري فقط يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في هذا المجال، فالوزارة تقوم بتحديد قطع الأراضي والأماكن الأشد احتياجاً لإنشاء الجامعات التكنولوجية والتخصصات، والعمل على تسهيل الإجراءات، وعلى القطاع الخاص إعداد ملف متكامل وفقاً لأحكام القانون لتقديمه وشراء الأرض بالأماكن التي تم تحديدها، فهذا البروتوكول لا يمنح أي شخص ميزة تنافسية عن الغير، ويمكن لأي مستثمر أن يقوم بتوقيع البروتوكول والشروع في إعداد الدراسات، وفي حال وجود مستثمر جاد أخر يمكن أن يوقع بروتوكول ويقوم هو بإنشاء الجامعة، فتوقيع البروتوكول ليس حكراً لأحد، ولا يُلزم الوزارة بالموافقة إلا في حال استيفاء جميع الطلبات والإجراءات القانونية والتي تبدأ من الوزارة وتنتهي بقرار من رئيس الجمهورية، فما تم ترويجه في الإعلام هو أمر خاطئ فالوزارة لا تملك الموافقة على الإنشاء ولكن إصدار توصية عند إعداد ملف مستوفي المتطلبات كما أن الوزارة لا تدخل في شراكة مع القطاع الخاص للإنشاء إنما تشرف على هذه الجامعات.
- **وقد وجه السيد الدكتور/ أحمد الحيوى (أمين عام صندوق تطوير التعليم) الدعوة للجنة لزيارة الجامعة التكنولوجية بمركز قويسنا – محافظة المنوفية – للتأكد من توفير أحدث أدوات التكنولوجيا والوقوف على طبيعة البرامج التدريبية المقررة للطلاب لرفع كفاءتهم الأكاديمية والتكنولوجية، وتطوير مهاراتهم، وتأهيلهم لسوق العمل.**

رابعا: الزيارة الميدانية:

إعمالا لنص المادة (٩٢): اللائحة الداخلية للمجلس" للجنة من خلال رئيس المجلس، أن تحصل على جميع البيانات والمعلومات والوثائق التى تتعلق بالموضوعات المحالة إليها من أية جهة رسمية أو عامة. وعليها أن تجمع ما يلزم منها لتمكين المجلس وأعضائه من تكوين رأيهم فى الموضوع على أسس موضوعية سليمة عند مناقشته.

ويجوز أن تقوم لجان المجلس بزيارات ميدانية تتعلق بفحص موضوع محال إليها بعد موافقة مكتب المجلس، ويتحمل المجلس فى هذه الحالة النفقات اللازمة".

وبناءً على موافقة مكتب المجلس بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٦، قام وفد من اللجنة بزيارة ميدانية إلى الجامعة التكنولوجية بمركز قويسنا – محافظة المنوفية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١، وذلك لمتابعة سياسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء الجامعات التكنولوجية.

وقد تشكل وفد اللجنة من السادة:

- النائب/ أحمد علي البدري — وكيل اللجنة
- النائب/ عيد علي مهدي بلبع — عضو اللجنة
- النائبة/ هبه مكرم كامل شاروبيم — عضو اللجنة
- النائبة/ سهير أديب مجلع غطاس — عضو اللجنة
- النائبة/ راجية سعد عبد الحميد محمد — عضو اللجنة
- النائبة/ كاميليا صبحي عبد النور محمد — عضو اللجنة
- النائب/ علاء الدين مصطفى علي حسن — عضو اللجنة

وقد كان في استقبال اللجنة بمقر جامعة الدلتا التكنولوجية، الدكتور/ أحمد الحيوي (مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي للتعليم الفني)، الأستاذ الدكتور/ هشام عبد الخالق (رئيس الجامعة)، الدكتور/ عربي كشك (نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية)، والأستاذ الدكتور/ محمود سالم (عميد كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة بالجامعة).

استهدفت اللجنة من الزيارة:

- الوقوف على ما تم إنجازه بجامعة الدلتا التكنولوجية من إنشاءات ومعامل وأدوات تساعد على تحقيق الهدف من وراء إنشاء الجامعات التكنولوجية والتعرف على الكليات والتخصصات التي تضمها الجامعة.
- عقد لقاء مع بعض الطلاب الملتحقين بالجامعة التكنولوجية للاستماع للمشكلات أو العقبات التي تواجه الطلاب، ومدي توفر البيئة الآمنة وكافة الخدمات اللوجستية لهم.

في بداية الزيارة استقبل الأستاذ الدكتور هشام عبد الخالق (رئيس جامعة الدلتا التكنولوجية) وفد لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأوضح أن الجامعة أنشئت وفق القانون

رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون إنشاء الجامعات التكنولوجية، مؤكداً أن الجامعة تنتهج أسلوب التعليم والتدريب التطبيقي والتكنولوجي في مختلف التخصصات لإعداد كوادر متميزة وفقاً لأفضل الممارسات التكنولوجية والمعايير الدولية وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل، لافتاً إلى أن الطاقة الاستيعابية للجامعة هي ٢٠٠٠ طالب وأن الملتحقين بالجامعة حالياً ١٠٥١ طالب يحصلون على نظام تعليم غير نمطي.

وأكد على أن الإقبال على الالتحاق بالجامعة يتضاعف سنوياً وأن ٢٥% إلى ٤٠% من نسبة الملتحقين للجامعة هم طلاب الثانوية العامة و٧٥% إلى ٦٠% من التعليم الفني بأنواعه وذلك بعد اجتياز المتقدمين لاختبار قدرات في الرياضيات والحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات واللغة الانجليزية، وتبلغ المصروفات الدراسية الدراسة بالجامعة بالعامين الأول والثاني ١٠ آلاف جنيه لكل عام وللعامين الثالث والرابع ١٢ ألف جنيه لكل عام.

وتضم الجامعة كلية تكنولوجيا الصناعة والطاقة والتي تعتمد خمسة برامج وهي: -

- برنامج تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة.
- برنامج تكنولوجيا الأوتوترونكس.
- برنامج تكنولوجيا الميكاترونكس.
- برنامج تكنولوجيا المعلومات.
- برنامج تكنولوجيا الأطراف الصناعية والأجهزة التقويمية.

وتسعى الجامعة لاعتماد برامج جديدة في تكنولوجيا السكك الحديدية والتبريد والتكييف وإدارة المخلفات وكذلك تكنولوجيا الصناعات الدوائية.

كما أشار السيد رئيس الجامعة إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات التكنولوجية يتم التعاقد معهم لثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتم الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية، وعلى حاملي شهادات الدكتوراه والماجيستير في تخصصات الجامعة التكنولوجية، كما يتم الاعتماد على أصحاب الخبرات في سوق العمل.

يحصل الطالب بعد انتهاء دراسته بالجامعة على شهادتين الأولى من الجامعة التكنولوجية والثانية من اتحاد الصناعات المصرية بعد اجتيازه لاختبار يقوم بوضعه الاتحاد.

أما عن مصادر تمويل الجامعة فحتى موعد قيام اللجنة بالزيارة لم تصدر اللائحة التنفيذية الخاصة بالجامعات التكنولوجية ومن ثم فإن الجامعة ليس لها وحدة محاسبية خاصة بها، وأن المصروفات الدراسية الخاصة بالطلبة تصب بميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لذا فإن الجامعة ليس لها مصدر دخل مالي خاص تستطيع استثماره في أعمال التطوير والتحديث بعيداً عن ميزانية الدولة.

أنه تم تخصيص قطعة أرض للجامعة بمساحة ١٧٠٠ متر لإنشاء مدينة جامعية ولكن العمل متوقف لحين صدور اللائحة التنفيذية.

وقد قام أعضاء اللجنة بجولة تفقدية داخل الحرم الجامعي، والتي شملت المعامل (أربعون معملاً في مختلف التخصصات) والمدرجات والقاعات الدراسية والنادي العلمي والتكنولوجي الذي يحتوي على المشروعات العملية للطلاب، بالإضافة إلى قاعة الاختبارات الإلكترونية ودعم الجامعة للتحول الرقمي، واختتمت الجولة بعقد لقاء مع بعض الطلاب.

وخلال اجتماع الوفد ببعض طلاب الجامعة جاءت تعليقاتهم والتي جاءت على النحو التالي:

- أسلوب التعليم والتدريب بالجامعة يختلف عن الجامعات الأخرى وخاصة بالجزء العملي، وذلك لوجود معامل مجهزة على مستوى عال، وأنهم على قناعة تامة بأهمية تلك الجامعات ودورها في إعدادهم لسوق العمل.

وفي نهاية الاجتماع أبدى الطلبة رغبتهم في توفير الآتي:

- أن الدراسة بتلك الجامعات رسخت بنسبة كبيرة القناعة لدى زملائهم من خارج الجامعة بأهمية رسالتها وتغيير النظرة السلبية تجاه التعليم الفني، وأن هناك ارتفاع في نسبة من يريدون الالتحاق بها.
- ضرورة زيادة التدريب العملي خارج الجامعة – المصانع– لزيادة الاحتكاك بسوق العمل ولاكتساب الخبرة.
- ضرورة تشييد المدينة الجامعية للتيسير على الطلاب المغتربين.
- توفير أماكن للتدريب بالقرب من مناطق سكن الطلبة المغتربين للتيسير عليهم.

رأي السادة الأعضاء بعد الانتهاء من الزيارة:

- ضرورة تطوير التعليم الفني في مصر كرافد مهم لعمالة ماهرة ومدربة تتوافق مع سوق العمل مع ضرورة العمل على تغيير ثقافة ونظرة المجتمع المصري إلى التعليم الفني.
- التوسع في إنشاء الكليات التكنولوجية شيء جيد لما تتميز به من مرونة في تغيير برامجها وفقاً لاحتياجات الدولة.
- ضرورة أن تكون المصروفات المقررة في الجامعات التكنولوجية مناسبة لدخل الأسر متوسطة الدخل وان يكون لوزارة التضامن الاجتماعي دور في دعم الطلاب غير القادرين.
- البرامج التي يتم تطبيقها في الجامعات التكنولوجية يجب أن تسهم في إخراج طلبة ذوي مهارات تكنولوجية وعلمية ولغوية، وذلك يتطلب إدارة قوية لا تهتم بنسب النجاح بقدر الاهتمام بأن يكون الخريج على مستوى عال من العلم والجدارة.
- أن طلاب هذه الجامعات أمل مصر ويجب الاهتمام بهم علمياً واجتماعياً لضمان خريج مناسب قادر على المشاركة في متطلبات التنمية وآمال مصر في الجمهورية الجديدة.

خامساً: توصيات اللجنة:

١- ضرورة الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٩ بشأن إنشاء الجامعات التكنولوجية، تمهيداً لاستصدار القرار الجمهوري بشأنها.

٢- توفير البيئة النموذجية والخدمات التعليمية والتدريبية المتكاملة ذات الجودة لمناظرة نظم الجودة العالمية، وتدعيم ابتكارات الطلاب وتشجيعهم على التميز والإبداع وتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل الفعلية.

٣- توقيع المزيد من بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم مع العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية والعالمية لتبادل المنفعة بينها وبين الجامعة لتسهيل تدريب الطلاب والاستفادة من إمكانيات الطرفين.

٤- عمل حملات توعية في كافة وسائل الإعلام للتعريف بأهمية التعليم التكنولوجي وأهميته في دعم الصناعة والمجالات التكنولوجية المختلفة ، وتبصير المواطنين بدور تلك الجامعات وتشجيع الطلاب على الالتحاق بها.

٥- منح النسبة الأكبر للألتحاق بهذه الجامعات لخريجي المرحلة الثانوية الفنية المناظرة، مع ترك فرصة أيضاً لخريجي المرحلة الثانونية العامة ممن يرغبون في الانضمام إليها.

٦- الحصول على اعتراف جهات أجنبية بشهادات المعاهد لفتح أسواق عمل خارجية أمام الخريجين.

٧- اتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لإنشاء نقابة التكنولوجيين تدعيما لكوادر خريجي تلك الجامعات.

٨- اتخاذ الخطوات الإجرائية اللازمة لتعيين معيدين من المتفوقين من خريجي هذه الجامعات وتوفير المناخ اللازم لهم للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ليكونوا نواة لأعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات.

والأمر مرفوع لسيادتكم للتفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم في هذا الشأن،،،

رئيس اللجنة

د/ محمد نبيل دعبس

جمهورية مصر العربية

وزارة التعليم العالي

الوزير

السيد الأستاذ المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم المؤرخ ٢٠٢١/١١/٤ والمرفق به الاقتراح برغبة المقدم من السيد النائب/ أكمل سامي نجاتي ، بشأن البروتوكولات الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وشركات القطاع الخاص لإنشاء ١٠ جامعات تكنولوجية.

أود الإحاطة بان اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الخاصة والأهلية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠١٠ قد بينت في المادة (٦) منها البيانات والدراسات والمستندات الواجب إرفاقها بطلب إنشاء الجامعة الخاصة والوزارة حينما تبرم اى بروتوكول مع القطاع الخاص بشان التوسع في إنشاء جامعات خاصة تنص فيه صراحة على التزام القطاع الخاص بتقديم ملف متكامل لكل جامعة خاصة مزمع إنشائها وفقاً لأحكام القانون وتنص كذلك صراحة انه ليس في أحكام البروتوكول ما يلزم الوزارة بما يخالف أحكام هذا القانون او اى من القوانين السارية ولا تعد تلك البروتوكولات بديلا عن السير في الإجراءات المقررة قانوناً لإنشاء الجامعة وإنما تأتى تلك البروتوكولات في نطاق تحقيق رؤية الدولة في توفير التعليم الجامعي الخاص بالأماكن الأشد احتياجاً لذلك من خلال النص على أن تعمل الوزارة على تحديد المواقع الجغرافية الأشد احتياجاً لإنشاء تلك الجامعات.

وعلى الجانب الآخر فان تلك البروتوكولات تلزم القطاع الخاص بشراء قطع الاراضى اللازمة بالمدن والمواقع التي تحددها الوزارة وتقديم ملف متكامل لإنشاء الجامعة وفقاً لما أوجبه المشرع في هذا الصدد.

وبناء على ما تقدم يبين أن تلك البرتوكولات تأتى في إطار تنفيذ رؤية الدولة ولا تلزم الوزارة بالموافقة على ملف إنشاء الجامعة إلا بعد التأكد من استيفائه لكافة الشروط والضوابط القانونية اللازمة لذلك ولا تغنى تلك البروتوكولات عن استيفاء اى من الإجراءات المتطلبة لإنشاء تلك الجامعات والتي يستوجب المشرع أن تتوج بصدور قرار من رئيس الجمهورية في هذا الشأن.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،،

وزير التعليم العالي

و البحث العلمي

٢٠٢١/١١/٢٥

أ.د/ خالد عبد الغفار

العنوان: ١٠١ شارع القصر العيني – القاهرة
تليفون: ٢٧٩٤٧٨٣٤ – فاكس: ٢٧٩٤١٠٠٥
الرقم البريدي: ١١٥١٦

Address: 101 Elqasr ElAini st, Cairo
Phone: 27947834 – Fax: 27941005
Postal: 11516

النائب
أكمل نجاتي
عضو مجلس الشيوخ
المتحدث الرسمي
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

التاريخ 9-10-2021

معالى المستشار الجليل / عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد

إستنادا للمادة 133 من الدستور ، واعمالا لنص المادة رقم 113 من من القانون رقم 2 لسنة 2021 بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ.

أتشرف بأن أتقدم لسيادتكم بطلب(إقتراح برغبة)

وموجه الى : الأستاذ الدكتور / خالد عبد الغفار وزير التعليم العالى والبحث العلمى

الموضوع :

بشأن برتوكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وشركات القطاع الخاص لإنشاء 10 جامعات تكنولوجية وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى إنشاء الجامعات التكنولوجية .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير

مرفق طيه : المذكرة التوضيحية للمقترح

النائب / أكمل نجاتى

تنسيقية شباب الأحزاب والسياسين

عضوية رقم 258

النائب/أكمل نجاتى عضو مجلس الشيوخ عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين عضوية رقم ٢٥٨

١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة
٠١٠١٢٩٧٩٤٦١
٠٢٢٧٩٥٥٩٥٥
Akmal.nagaty258@senate.eg

النائب
أكمل نجاتي
عضو مجلس الشيوخ
المتحدث الرسمي
تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين

المذكرة التوضيحية للإقتراح برغبة

معالى المستشار الجليل / عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

بشأن الإقتراح برغبة الخاص ببرتوكولات التعاون الموقعة بين وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وشركات القطاع الخاص بشأن إنشاء 10 جامعات تكنولوجية وارتباط تلك البرتوكولات بسياسات وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى إنشاء الجامعات التكنولوجية .

إن فلسفة القانون رقم 72 لسنة 2019 الخاص بإنشاء الجامعات التكنولوجية تعتمد على ضرورة العمل على الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وفقًا لرؤية الدولة للتنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وتنفيذا لخطة الدولة للتنمية الصناعية والتكنولوجية ، وأن هذه الجامعات تستهدف تقديم كوادر متميزة للالتحاق بسوق العمل من خلال توفير تعليم تكنولوجى متطور طبقاً لأعلى المعايير الدولية التي تقوم على ربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل وما يميز هذا النموذج التعليمي هو دمج التدريب العملى في المصانع والشركات المتواجدة في المجتمع المحيط لتلك الجامعات مع النواحى النظرية لصقل المهارات الفنيه للطلاب بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل المعاصر محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وعليه فأنه من الضرورى ان تعلن الوزارة سياستها لتنفيذ فلسفة القانون وايضا تحقيق المستهدف من رؤية مصر 2030 .

وأيضا يجب على الوزارة إعلان المعايير الخاصة بطرح تلك الجامعات التكنولوجية للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وخاصة بعد توقيع الوزارة برتوكول تعاون مع شركة واحدة فقط لإنشاء عدد 10 جامعات تكنولوجية.

لذا أرجو إحالة الإقتراح برغبة للجنة التعليم والبحث العلمى وتكنولوجيا المعلومات

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير

النائب / أكمل نجاتى

عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسين

أمين سر لجنة الشئون المالية والإقتصادية والإستثمار

عضوية رقم 258

١٤ شارع فؤاد سراج الدين، جاردن سيتي، القاهرة
٠١٠١٢٩٧٩٤٦٦
٠٢٢٧٩٠٠٩٠٠
Akmal.nagaty258@senate.eg